بيان المكتب السياسي

عقد المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة اجتماعا حضوريا، برئاسة السيد الأمين العام الأستاذ عبد اللطيف وهبي، وذلك يومه الخميس 6 أكتوبر 2022 بالمقر المركزي للحزب بالرباط، خصص للتداول في مستجدات الساحة السياسية الوطنية، والقضايا التنظيمية للحزب.

وبعد المناقشة المستفيضة والعميقة لمضمون العرض السياسي المفصل الذي تفضل السيد الأمين العام ببسطه، فإن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة يؤكد على ما يلي:

- يثمن عاليا الآفاق الهامة التي ترسمها جولات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، ويشيد بدينامية تنزيل مضمون الاتفاقات في عدد من الملفات الاجتماعية التي ستنعكس لامحالة على تحسين الوضعية المهنية والاجتماعية لعدد من الموظفين والمستخدمين بالمغرب، ويدعو في هذا السياق الجميع، حكومة ونقابات وباطرونا وبرلمانا إلى تظافر الجهود لتحقيق المزيد من المكاسب، وكذلك التعاون لإخراج القانون التنظيمي المنظم للحق في الإضراب في أقرب الآجال.
- وفي سياق القضايا الاجتماعية دائما، يثني المكتب السياسي عاليا على إرادة الحكومة القوية في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية كمشروع ملكي استراتيجي، من خلال مواصلة المصادقة على العديد من المراسيم والقرارات التنظيمية ذات الصلة، ويدعو بهذه المناسبة فرق الأغلبية إلى الانخراط -كما هو معهود فيهم- بجدية ومسؤولية في المناقشة والمصادقة وتجويد القوانين ذات الصلة المعروضة اليوم على أنظار البرلمانيين.
- وبمناسبة النجاحات الهامة التي عرفتها ورشات الحوار الوطني للتعمير و الإسكان الذي أطلقته وزارة إعداد التراب والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والاهتمام البليغ الذي خلقه وسط الرأي العام ومختلف النخب المعنية، فإن المكتب السياسي يهنئ السيدة الوزيرة على هذه المقاربة التشاركية الخلاقة وغير المسبوقة في مجال التعمير، حيث إشراك كل من الحكومة والبرلمان والمنتخبين والباحثين والأساتذة والطلبة وغيرهم، مؤكدين أن خلاصاتها ستسهم لامحالة في إيجاد الحلول لعدد من قضايا التعمير التي ظلت عالقة ومؤرقة لسنوات.
- وفي موضوع الدخول السياسي والبرلماني الجديد، فالمكتب السياسي وهو يستحضر حجم الإكراهات والتحديات الخارجية والداخلية التي تواجهها بلادنا، فإنه يجدد التأكيد على ضرورة تظافر جهود جميع فعاليات الأغلبية الحكومية من أجل الإسهام في الرفع من إيقاع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسير فيها الحكومة بثبات وانسجام

تامين. داعيا الفريقين البرلمانيين للحزب إلى مواصلة الحضور المتميز داخل المؤسسة التشريعية، والإسهام الناجع في مناقشة القوانين الهامة التي ستعرفها دورة أكتوبر الجارية، وعلى رأسها مشروع قانون المالية لسنة 2023 الذي يأتي في سياق تحديات اقتصادية جمة تستوجب الإبداع في الحلول وتحمل المسؤولية الكاملة. وفي هذا السياق، تقرر عقد لقاء تشاوري عميق بين المكتب السياسي وأعضاء فريقي الحزب بغرفتي البرلمان لمناقشة القضايا الراهنة والتحديات المطروحة، ومن ثم الإعداد الجيد للدخول السياسي والبرلماني الحالي.

- وفي الشأن الثقافي للبلاد، وبعدما نوه بحجم الأوراش الثقافية الهامة التي فتحتها وزارة الشباب والثقافة والتواصل، والتي نجحت في تنشيط الحياة الثقافية الوطنية ورفعت من وتيرة التأطير الثقافي وإحياء الموروثات الثقافية لبلادنا بعد سنوات من الجمود. فإن المكتب السياسي يؤكد دعمه الكامل لتوجه القطاع في الانفتاح على مضمون الثقافات المعاصرة، في استحضار حرية التعبير والإبداع، وفي احترام تام لعمق الأصالة المغربية. وفي هذا الصدد، فإن المكتب السياسي وهو يذكر بأن الموقع الاستراتيجي الثقافي للمغرب المنفتح على أوربا والمتجذر في إفريقيا والعالم العربي، وكأرض عريقة للتعايش والتسامح الديني والثقافي؛ فإنه يستهجن الحملة المغرضة والهجومات الغريبة التي تعرض لها السيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، والتي لن تثني السيد الوزير ومختلف قيادات حزب الأصالة والمعاصرة، عن مواصلة عملهم وتنفيذ كامل التزاماتهم اتجاه بلادنا واتجاه جميع المواطنات والمواطنين على أسس الوضوح والصدق التامين.
- وفي الشأن التنظيمي للحزب وقف المكتب السياسي على آخر الاستعدادات لمواصلة سلسلة المؤتمرات الجهوية التي انطلقت بشكل ناجح بكل من جهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة الرباط سلا القنيطرة، معلنا في نفس السياق عن تشكيل لجنة تنظيمية من المكتب السياسي للاطلاع على الوضع التنظيمي بكل من جهتي فاس مكناس والدار البيضاء.

ودائما في سياق القضايا التنظيمية، وقف المكتب السياسي على مختلف المعطيات المتعلقة بالانتخابات التشريعية الجزئية التي جرت الأسبوع الماضي، وعبر في هذا السياق عن ارتياحه للأجواء العامة التي مرت فيها هذه الانتخابات، وعن افتخاره بالنتائج المحققة لاسيما في مدينة آسفي والتي تبرهن مرة أخرى عن مدى قوة وتجذر حزب الأصالة والمعاصرة داخل فئات المجتمع، ويتأسف مرة أخرى على بعض الممارسات الحزبية لبعض مرشحي المعارضة المنافية لسلوك التنافس السياسي الحر والتي لن تخدم بأي شكل من الأشكال تعميق المسار الديمقراطي لبلادنا.

حرر بالرباط، في 6 أكتوبر 2022